تشكيلها . كذلك اكد فهمي ان قوات الطوارىء لا يمكن ان تبقى على ارض سيناء بدون موافقة السلطات المصرية . وتبعت مصر هذا القرار بخطوة اخرى هي ابلاغ قرارها الى مجلس الامن والطلب اليه اتخاذ قرار جديد يقضي بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة . وبينت الحكومة المصرية في طلبها هذا ان بقاء القوات الدولية مرهون بنوعية القرار الذي سيتخذه مجلس الامن حول هذا الموضوع . وكان رد الفعل الامريكي على هذا التحرك تسريب معلومات تقول بأن الحكومة الامريكية ستعارض اي قرار جديد قد يقدم عليه مجلس الامن من شأنه الاخلال بتوازن القرار رقم ٢٤٢ . بعبارة اخرى رفضت الولايات المتحدة طلب السادات الى مجلس الامن اتخاذ اي قرار جديد يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي والاحتلال القائم للاراضي العربية . اما بالنسبة للجانب الاسرائيلي فقد صدرت تصريحات وتلميحات وتعليقات توحي بأن مسألة الوصول الى اتفاق جزئي غير مستبعدة ابدا ، كما انها لا تتطلب كثيرا من الوقت ، لان « عناصر جديدة » قد طرأت على المفاوضات مع مصر ، مع التأكيد بان القرار المصري لا يساهم في تسهيل المفاوضات الجارية . (وكل هذا الكلام الاسرائيلي يتعارض مع ما كان قد قاله رابين حول احتمالات التوصل الى تسوية جزئية سريعة) وبعد محاولات سياسية على اعلى المستويات ومشاورات دبلوماسية وجه رئيس مجلس الامن نداء الى الرئيس السادات يناشده اسقاط اعتراض مصر على تجديد انتداب قوة الطوارىء في سيناء . وصوت ١٣ عضوا في المجلس (من أصل ١٥) الى جانب قرار توجيه هذا النداء العاجل ولم يشترك العراق والصين في التصويت. وشدد النداء على ان تمديد انتداب قوة الطوارىء لفترة اخرى سيساهم في خلق الجو المناسب للتقدم نحو السلام العادل والدائم في المنطقة ، وانه سيمنع حالة الركود من السيطرة على الشرق الاوسط . واستجابت السلطات المصرية لهذا النداء فأعلن اسماعيل فهمي في ٢٤ تموز قرار الرئيس السادات تمديد مهلة القوات الدولية ٣ اشهر اخرى تنتهي في ٢٤ تشرين الاول . وبرر الوزير المصري هذه الاستجابة السريعة (او التراجع عن الموقف القوي السابق) بقوله ان نداء مجلس الامن كان منسجما مع هدف الدبلوماسية المصرية وهو « استمرار التحرك نحو السلام وبسرعة وبدون ابطاء » ورفض النداء اية محاولة لتجميد الموقف في المنطقة . وعلى اثر ذلك اتخذ مجلس الامن قرارا في ٢٦ تموز دعا فيه جميع الفرقاء المعنيين لتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ وقرر تجديد انتداب قوة الطوارىء الدولية لمدة ثلاثة اشهر اخرى كما طلب من الامين العام لهيئة الامم ان يقدم تقريرا عن الوضع في الشرق الاوسط والخطوات المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ قبل انتهاء فترة الثلاثة اشهر المشار اليها .

ما أن تمت تسوية مشكلة تمديد قوات الطوارىء في سيناء حتى عادت الحكومة الاسرائيلية الى تصعيد مواقفها مجددا . وقد اتضح هذا التصعيد في التصرفات الاسرائيلية التالية : (١) اعلن اسحاق رابين بأن اسرائيل لن توقع اتفاقا مؤقتا جديدا مع مصر الا اذا سبقته مفاوضات مباشرة وجها لوجه بين الطرفين لان موافقة اسرائيل على التفاوض مع مصر من خلال مساعي الولايات المتحدة لا يمكن ان تصل الى نهايتها المتوقعة بدون مثل هذه المفاوضات المباشرة . أما اذا رفضت مصر هذا النوع من المفاوضات « فعليها ان تفهم ان عملية التفاوض ستكون طويلة » .

(٢) اعلان رابين في ٢٦ تموز ان حكومته رفضت كافة الاقتراحات المصرية المتعلقة بالاتفاق المصري حول سيناء جملة وتفصيلا ، وتأكيده مرة اخرى ان المفاوضات ستكون طويلة واشتراطه لنجاحها صدور إعلان مصري رسمي ينص على « ان استخدام القوة لم يعد له مكان في بنية العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وان جميع الخلافات في الاراء بين البلدين يجب ان تسوى بسلام وعن طريق المفاوضات » . (٣) تصريح شمعون بيريز — وزير الدفاع الاسرائيلي — بأن المقترحات الاسرائيلية الاخيرة التي جرى نقلها الى مصر بواسطة الولايات المتحدة هي « مقترحاتنا النهائية » وهذا يعني « اننا لن نتقدم بمزيد من التنازلات » لاننا « ذهبنا بعيدا وبعيدا جدا في هذا الميدان » كذلك اتهم بيريز مصر — عبر هذه الحملة التصعيدية — باثارة المصاعب الضخمة في وجه الوصول الى الاتفاقية الجزئية « حتى انه